

الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية

المدرسة العليا للتجارة القليعة

يومي: 17 و18 نوفمبر 2019

تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الحج ازنر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية

مداخلة بعنوان: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة ميدانية في بنكي البركة والسلام

من إعداد:

الدكتورة: علالي سارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / البريد الإلكتروني:

allali_sara@yahoo.fr

الأستاذة الدكتورة: زغيب مليكة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة / 2 البريد الإلكتروني:

zeghib031299@yahoo.fr

الملتقى الدولي للصناعة المالية الإسلامية

تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية

مداخلة بعنوان: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة ميدانية في بنكي البركة و السلام

من إعداد:

الدكتورة: علالي سارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية/ البريد الإلكتروني:
allali_sara@yahoo.fr

الأستاذة الدكتورة: زغيب مليكة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة/2 البريد الإلكتروني:

zeghib031299@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر هذه الصناعة التي هي قاب قوسين أو أدنى من بلوغ عقدها الثالث في الجزائر، حيث انطلقت هذه الصناعة المتخصصة في الجزائر مع بداية التسعينيات نتيجة التصحيحات التي حملها قانون النقد والقرض 10/90 والذي سمح بدخول البنوك الأجنبية والخاصة، الأمر الذي نجم عنه تأسيس بنك البركة الجزائر ليكون أول مؤسسة مالية خاصة تمارس العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ليليه بعد قرابة 20 سنة انشاء ثاني مؤسسة مالية تمارس الصيرفة الإسلامية في الجزائر وهي بنك السلام.

ولتحقيق الغرض من الدراسة، تم إعداد استمارة استبيان وجهت لإطارات البنكين. و قد أسفرت النتائج عن أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تمارس بعيدا عن الأسس النظرية لهذا النشاط الشيء الذي يلغي أهم خصائصه ومزاياه.

Résumé :

Cette étude vise à identifier la réalité de la pratique de la finance islamique en Algérie. Cette industrie spécialisée est entrée en Algérie au début des années quatre-vingt-dix suite aux corrections effectuées par la Loi de la monnaie et du crédit 90/10 qui a permis l'installation des banques étrangères et privées, ce qui a donné lieu à la création de la Banque Al Baraka comme première entreprise financière privée pratiquant la finance islamique en Algérie suivi après 20 ans de la deuxième banque Essalem.

Pour atteindre l'objectif de l'étude, un questionnaire a été conçu et adressé aux dirigeants des deux banques. L'étude a révélé que la finance islamique en Algérie est pratiquée loin des fondements théoriques de cette activité, ce qui élimine ses caractéristiques et ses avantages les plus importants.

Abstract :

This study aims to identify the reality of the practice of Islamic finance in Algeria. This specialized industry entered Algeria in the early 1990s following corrections made by the Law of the Currency and Credit 90/10 which allowed the installation of foreign and private banks, which gave rise to the creation of Al Baraka Bank as the first private financial firm practicing Islamic finance in Algeria followed after 20 years of the second Essalem bank.

To achieve the objective of the study, a questionnaire was designed and sent to the leaders of the two banks. The study revealed that Islamic finance in Algeria is practiced far from the theoretical foundations of this activity, eliminating its most important features and benefits.

مقدمة:

التمويل عن طريق البنوك الإسلامية هو تمويل يتماشى مع تعاليم وأسس الشريعة الإسلامية الغراء، والتي تنص على حرمة التعامل بنظام الفائدة باعتبارها "ربا" تطبيقا لقوله سبحانه وتعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" الآية 275 سورة البقرة، وعليه فإن التمويل داخل البنوك الإسلامية يتم من خلال صيغ تمويلية مختلفة عن تلك الممارسة في البنوك التقليدية ، وعلى أساس معايير وأسس محددة يجب مراعاتها عند كل عملية توظيف للأموال، بحيث تعنى هيئة خاصة بالسهر على مدى تطبيق هذه المعايير والأسس ومدى مطابقة العمليات التمويلية لتعاليم الشريعة الإسلامية وتعرف هذه الهيئة بهيئة الرقابة الشرعية.

انطلقت التجربة الجزائرية في مجال التمويل عن طريق البنوك الإسلامية مع بداية التسعينيات بتأسيس بنك البركة الجزائري، إثر الإصلاحات المالية والمصرفية والتي من أبرزها قانون النقد والقرض الذي سمح بدخول وتأسيس البنوك الخاصة والأجنبية والمختلطة، إلا أن هذه التجربة لم تكفل بوضع تنظيم خاص ينظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر ويتوافق مع خصوصية نشاطها، وبغية التعرف أكثر على معالم هذه التجربة نطرح التساؤل الرئيس التالي:

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

الإجابة على هذا التساؤل الرئيس تقتضي اختبار الفرضية الرئيسية التالية:

تمارس الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعيدا عن الأساسيات النظرية لهذا النشاط .

هدف الدراسة وأهميتها: تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتستمد أهميتها من أهمية النهوض بالاقتصاد الوطني وإيجاد حلول بديلة لتخليصه من التبعية البترولية، ومما لا شك فيه أن الاستثمار هو الحل الأمثل لتوسيع شبكة الإنتاج وبناء نسيج صناعي متكامل، وبما أن التمويل هو وقود الاستثمار، فإن الاهتمام بالتمويل وتنويع مصادره ضرورة قصوى وخاصة التمويلات المتخصصة فخصائصها ومزاياها المتعددة تمثل حافزا كبيرا للاستثمار وبالتالي تحقيق المبتغى وهو النهوض بالاقتصاد الوطني.

منهج وأداة الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لغرض وصف البنوك الإسلامية ومختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها، وكذا وصف وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات والحقائق.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة المطع عليها نذكر ما يلي:

دراسة (بوزيد عصام 2009-2010)¹: حيث قام الباحث بدراسة مختلف الجوانب النظرية لكل من التمويل الإسلامي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصص الجانب التطبيقي لدراسة حالة بنك البركة الإسلامي بالاستعانة باستبيان وجه إلى أعضاء لجنة التمويل والاستثمار ببنك البركة الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصيغ التمويلية الإسلامية كفيلة بحل المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما كشفت الدراسة الميدانية محدودة، مساهمة بنك البركة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لقلة الصيغ التمويلية المطبقة في البنك وكذلك حجم الضمانات المطلوبة.

دراسة (سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة 2009-2010)²: والتي حاولت تحديد أهم المتطلبات الواجب توفرها كحد أدنى للنهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر لتمكين الاقتصاد الجزائري من الاستفادة من مختلف الصيغ التمويلية للصيرفة الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإعداد المناسب والإرادة السياسية من شأنهما تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتوفير المناخ الملائم لمزاولتها خصوصا لكون هذه الأخيرة أكثر طلبا من طرف المجتمع الجزائري المسلم مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا أخذا وعطاءا.

أولاً: الإطار النظري للعمل المصرفي الإسلامي: تمارس الصيرفة الإسلامية ضمن كيانات تعرف بالبنوك الإسلامية والتي تعرف على أنها: "مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة على ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والتمثلة في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية".³

تنقسم صيغ التمويل الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين هما: **صيغ العائد الثابت** ممثلة في صيغ المرابحة، السلم، الاستصناع والإجارة وتنسم عادة بثبوت العائد وفي هذه الحالة تقترب البنوك الإسلامية من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية في مجال التوظيف، و**صيغ المشاركة في الربح والخسارة** القائمة على مبدأ الغنم بالغرم مجسدة في صيغ المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، بحيث تعبر هذه الأخيرة عن فلسفة التمويل الإسلامي.

1- صيغ العائد الثابت: تتمثل صيغ العائد الثابت في:

1-1- **المرابحة:** هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها من السوق بناء على دراسة لأحوال السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج مثلاً، ويبيد في رغبته في شرائها مرة ثانية من البنك، فإذا اقتنع البنك بحاجة السوق إليها وقام بشرائها، فله أن يبيعها لطالب الشراء الأول أو لغيره مرابحة، وهي أن يعلن البنك قيمة الشراء مضافاً إليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشأنها، ويطلب مبلغاً من الربح لمن يرغب فيها زيادة أو علاوة عن قيمتها ومصروفاتها، أي أن الطرفان (البنك والعميل) يتفقان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفقان بعد ذلك على مكان وشروط تسليم السلعة (البضاعة محل المرابحة) وطريقة سداد القيمة للبنك.⁴

1-2- **السلم:** عقد السلم أو السلم على عكس البيع الآجل، حيث يعني دفع ثمن السلعة عاجلاً للبائع وتسلم المشتري لها منه آجلاً، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة ويكون كل من السعر والآجل معلوماً للطرفين⁵، ويجب أن تتوفر في السلعة محل عملية بيع السلم مجموعة من الشروط هي:

- أن لا تكون السلعة محرمة شرعا أو مكروه التعامل فيها.
- أن لا تكون السلعة ذات سوق محدودة.
- أن لا تكون سريعة التلف وتحتاج لنفقات باهظة للحفاظ أو التخزين.
- أن لا يؤدي تنفيذ العملية إلى حدوث احتكار واستغلال لحاجة المجتمع.

3-1- الاستصناع: "هو عقد بمقتضاه يطلب أحد الأطراف "المستصنع" من طرف آخر (الصانع) صناعة أو تشييد شيء معين له مقابل عائد ثابت متفق عليه".⁶

وبالتالي فإن الاستصناع هو شكل من أشكال تمويل إنتاج السلع ويمكن استنادا إلى عقد الاستصناع أن يقوم البنك بدور الوساطة بين شركة كبرى خاصة أو عامة أو هيئة من الهيئات الحكومية تطلب تسليم سلع معينة محددة المواصفات بمقادير معينة في تاريخ آجل وبعض أصحاب الأعمال الصناعية، فيقوم البنك بتمويل الطرف الأخير الذي يتعهد بتسليم السلع المتعاقد عليها كما هو مطلوب في تاريخ معين، ويقوم البنك بتسليمها إلى الجهة الطالبة مقابل الثمن المتفق عليه، وتتيح هذه الوساطة البنكية فرصة للربح طالما أن تكلفة الاستصناع، وهي الثمن الذي يتفق عليه البنك مع الصانع تقل عن الثمن الذي يحصل عليه البنك عند تسليم البضاعة للجهة الطالبة.⁷

4-1- الإجارة: تعرف الإجارة أو ما يعرف في البنوك التقليدية بقرض الإيجار أو التأجير التمويلي على النحو التالي: "قرض الإيجار عبارة عن عملية تأجير لأصول وتجهيزات لغرض مهني، مشتراة أو معدة بمناسبة هذا التأجير من طرف مؤسسات معينة تصبح مالكة لها، بحيث تمنح هذه العملية للمستأجر خيارا بحيازة كل أو جزء من الأصول المؤجرة بقيمة متفق عليها تأخذ بعين الاعتبار الدفعات المسددة كإيجارات"،⁸ وتجدر الإشارة إلى أن صحة عقد الإجارة المطبق في البنوك الإسلامية ترتبط بالضرورة بالشروط التالية:⁹

- أن تكون المنفعة معلومة وذلك بذكر مدة الإجارة، وتسمية أو الإشارة إلى الشيء موضوعها.
- أن تكون المدة معلومة.
- أن تكون المنفعة مباحة شرعا.
- يشترط في الأجرة أن تكون مالا متقوما، ومقدورا على تسليمه وأن تكون معلومة للمتعاقدين.

وبهذا نكون قد تعرفنا على صيغ العائد الثابت والتي تجعل من نشاط البنوك الإسلامية يقترب بشكل كبير من نشاط البنوك التقليدية من حيث طريقة توظيف الأموال وتحقيق العائد.

2- **صيغ المشاركة في الربح والخسارة:** وتتمثل أساسا في:

2-1- **المضاربة:** هي عقد بمقتضاه يدفع رب المال إلى المضارب مالا ليتاجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما حسب الاتفاق على أن تكون الخسارة على رأس المال فقط، إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير من جانب المضارب.¹⁰

2-2- **المشاركة:** هي "اشتراك اثنان أو أكثر في أموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية، تجارية، صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح".¹¹ وتعتبر المشاركة من أهم الأساليب التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية، حيث يتم تقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل وإنما سيشارك البنك في الناتج المحتمل سواء كان ربحا أو خسارة حسب أسس توزيعية متفق عليها بين البنك والعميل، ومن هنا تكون العلاقة بين الأطراف علاقة شراكة لا علاقة الدائن بالمدين.¹²

2-3- **المزاعة والمساقاة:** لقد اهتم الإسلام بكافة المجالات التي يتمكن من خلالها الفرد والمجتمع المسلم من تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية، ومن بين هذه المجالات، المجالات الزراعية حيث وضع لها النظم الاقتصادية الشرعية الكفيلة بتنميتها ووفر لها الصيغ المالية اللازمة لقيامها وتطويرها ومن أهم هذه الصيغ المزاعة والمساقاة.

أولا: المزاعة: وهي: "الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخراج ويجوز أن تجري المزاعة على أرض مملوكة أو مستأجرة أو مستعارة".¹³

ثانيا: المساقاة: وهي "أن يدفع الرجل شجرة لمن يخدمها ويسقيها ويقوم بسائر ما تحتاج إليه من ثمرها".¹⁴

وبهذا نكون قد تعرفنا على مختلف الصيغ الإسلامية للتمويل المطبقة في البنوك الإسلامية، والتي تنقسم إلى صيغ العائد الثابت وصيغ المشاركة في الربح والخسارة بحيث تجسد هذه الأخيرة الفلسفة الحقيقية لعمل البنوك الإسلامية، وتجدر الإشارة إلى آلية القرض الحسن والتي تعتبر من الصيغ التي تنفرد البنوك الإسلامية بتطبيقها بحيث تندرج ضمن عقود التبرعات ويتفق على كونها عقدا يربط بين طرفين أحدهما مقرض والثاني مقترض، بمقتضى هذا العقد يدفع المقرض مال يملكه لصالح المقترض على أن يلتزم هذا

الأخير برده في الزمان والمكان المتفق عليهما ويشترط في هذا العقد أن لا تكون فيه زيادة أو هدية وأن يكون جائز التصرف،¹⁵ بحيث يعبر هذا النوع من العقود عن المهمة الإنسانية للبنوك الإسلامية والتي تهدف إلى تكريس قيم التكافل الاجتماعي في المجتمع.

تعتمد البنوك الإسلامية عند اتخاذها للقرار التمويلي على مجموعة من الأسس والمعايير تتفق في بعضها مع البنوك التقليدية إلا أنها تتفرد باعتمادها على معايير خاصة مستمدة ومستتبطة من أحكام الشريعة الإسلامية، مما يزيد من خصوصيتها وتميزها، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى:

1- **المعايير الشرعية:** تعتبر المعايير الشرعية أسسا ثابتة لا يمكن المفاضلة بينها أو اختيار تطبيقها من عدمه باعتبارها تعكس وتجسد الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية وتتمثل المعايير الشرعية المعتمدة في البنوك الإسلامية فيما يلي:

❖ أن لا يكون أصل تأسيس المشروع ونشاطه محظورا شرعا.¹⁶

❖ أن يكون التعامل بين البنك والعميل وفق الصيغ التمويلية الإسلامية.¹⁷

❖ ألا يكون الهدف من التمويل إلحاق الضرر بالمجتمع.¹⁸

2- **المعايير المادية والتمويلية:** ترتبط المعايير المادية والتمويلية بالمشروع المراد تمويله من حيث ربحيته ودراسة الجدوى الاقتصادية له من جهة، ومن حيث حجم التمويل المطلوب لتلبية احتياجاته وطريقة تسديد هذا التمويل من جهة أخرى.

3- **المعايير الاقتصادية والاجتماعية:** تراعي البنوك الإسلامية في دراستها للمشاريع الرغبة في التمويل، توافق هذه الأخيرة مع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث يقوم الاقتصاد الإسلامي على نسق أساسي وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والجمع بينها وبين التنمية الاجتماعية، حيث تركز المصارف الإسلامية على ثلاثة مبادئ أساسية للربط بين هدف النماء الاقتصادي والاجتماعي وهي:¹⁹

❖ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ويشمل ذلك كل الموارد المتاحة والكامنة.

❖ الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، والتي تقوم على توفير الحاجات الضرورية: الدينية والمعيشية، والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

❖ أن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله، وعمارة الأرض، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفرادها.

4- **المعايير الشخصية:** وهي معايير ذات علاقة بالشخص طالب التمويل، ويطلق عليها اسم معايير تقييم العملاء وتشمل:²⁰

- تقييم السمعة الأدبية (مدى الحرص على السداد).
- تقييم الملاءة المالية (من حيث رأس المال والتدفق النقدي ومدى متانة الضمانات وسلامتها القانونية).
- التأكد من الكفاءة الإدارية والتسويقية (اتقان العميل للنشاط الذي يقوم به).
- المصداقية التي يتمتع بها العميل.

إن مصداقية البنوك الإسلامية والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية تتحدد وتتجسد عن طريق هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها تسهر على مطابقة عمليات البنك لمبادئ الشريعة الإسلامية وبيان المخالفات وتصحيحها إن وجدت، وعليه تعتبر هيئة الرقابة الشرعية أحد العناصر الهامة في منظومة عمل البنوك الإسلامية. وحسب تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هيئة الرقابة الشرعية هي: "عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل الفحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات، والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وخاصة تقرير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التفتيش التي يقوم بها البنك المركزي، والتعاميم... الخ".²¹

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية علامة مميزة للهوية الإسلامية التي تتمتع بها البنوك الإسلامية، بحيث لا يمكن وصف المؤسسة بأنها إسلامية ما لم يكن هذا الجهاز موجودا وقد عزز هذا الأمر اشتراط ذلك في المعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية²²، وحسب الدكتور عبد البارى مشعل مدير هيئة رقابة للرقابة الشرعية ببريطانيا هناك مؤثران أساسيان للحكم على إسلامية البنك وشرعية المعاملات المنفذة من قبله وهما:

المؤشر الأول: المستندات التي تؤهل البنك للحصول على هذه الصفة في اسم البنك أو في تصنيفه لدى السلطات الرسمية في داخل الدولة ضمن البنوك الإسلامية، وبصفة عامة لا يكتسب البنك صفة بنك إسلامي في الاسم أو في التصنيف لنفسه كبنك إسلامي في الدولة إلا بالشروط الآتية:

- النص في النظام الأساسي على العمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

• النص في القانون الأساسي على اتخاذ هيئة للرقابة الشرعية مهمتها اعتماد آليات ومستندات العمليات التي سيقوم البنك بتنفيذها قبل تنفيذها.

• النص في القانون الأساسي على قيام تلك الهيئة بمتابعة العمليات المنفذة بعد تنفيذها بصفة دورية للتأكد من أنها نفذت طبقاً للشريعة، وبيان المخالفات الشرعية إن وجدت ومعالجتها طبقاً لتوجيهات الشريعة الإسلامية في نهاية كل فترة مالية.

المؤشر الثاني: الوجود الفعلي لهيئة الرقابة الشرعية ومتابعة التطبيق الفعلي للتأكد من مدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا بد للبنك الإسلامي أن يعين هيئة الرقابة الشرعية من جهة مستقلة كالجمعية العمومية للمساهمين أو من خلال البنك المركزي في الدولة، لتقوم بمهامها المنصوص عليها في القانون الأساسي.

ويتحقق المؤشرين نستطيع الحكم على البنك بأنه بنك إسلامي في الشكل والمضمون.

ثانياً: التجربة الجزائرية في مجال العمل المصرفي الإسلامي:

لعب قانون النقد والقرض 90/10 دوراً جوهرياً في ظهور البنوك الإسلامية في الجزائر، ليس بطريقة مباشرة حيث لم ينص القانون مباشرة على السماح بإنشاء أو دخول بنوك إسلامية إلى الجزائر؛ وإنما سمح في إطار تكريسه لمعالم اقتصاد السوق وإرساء مبادئ التحرير المالي والمصرفي بدخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للجزائر من خلال تأسيس فروع لها على التراب الوطني الجزائري وكذا الترخيص بالمساهمة الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، وبالتالي السماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية، أجنبية ومختلطة مما سمح بفتح أبواب أول بنك إسلامي في الجزائر في 20 ماي 1991 وهو بنك البركة الجزائري والذي يعتبر من البنوك المختلطة بشراكة جزائرية بحرينية بين مجموعة البركة المصرفية للبحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري، وفي سنة 2008 افتتح بنك السلام الجزائري ليكون ثاني بنك إسلامي في الجزائر.

أفرزت استمارة استبيان وزعت على الإطارات في كل من بنكي البركة والسلام بالجزائر باعتبارهما يمثلان مجتمع التمويل الإسلامي في الجزائر عن النتائج التالية:

- **الصيغ التمويلية المطبقة في البنوك الإسلامية الجزائرية:** حسب إجابات الإطارات فإن كلا البنكين يقدمان الصيغ التمويلية التالية:

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

- صيغ العائد الثابت: المرابحة، السلم، الإستصناع، و الإجارة.

- صيغ المشاركة في الربح والخسارة: المضاربة، المشاركة.

- صيغة القرض الحسن.

غير أن كلا البنكين لا يطبقان صيغة المزارعة والمساقاة باعتبار القطاع الفلاحي في الجزائر يحظى بهيئات تمويلية مخصصة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري استحدث صيغة تمويلية حديثة تعرف بالمساومة والتي هي عبارة عن حالة خاصة من عملية التمويل بالمرابحة يكون فيها كل من سعر الشراء والهامش غير معلومين، بحيث تستعمل المساومة بشكل كبير في عمليات التجارة الخارجية (الواردات) أين يكون السعر معلوما في الخارج ومجهولا عند التحويل إلى العملة الوطنية نتيجة لتغيرات أسعار الصرف.

2- درجة استخدام الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية الجزائرية:

الجدول رقم 1: درجة استخدام صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية.

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الصيغ التمويلية	
مرتفع جدا	0.707	4.50	المرابحة	صيغ العائد الثابت
مرتفع	0.707	3.50	السلم	
ضعيف	0.707	2.50	الإستصناع	
مرتفع	1.414	4.00	الإجارة	
مرتفع	0.177	3.63	المجموع	
مرتفع	2.121	3.50	المضاربة	صيغ المشاركة في الربح والخسارة
ضعيف جدا	0.000	1.00	المشاركة	
ضعيف	1.061	2.25	المجموع	
ضعيف جدا	0.000	1.00	صيغة القرض الحسن	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يوضح الجدول السابق أنه أكثر الصيغ التمويلية استخداما في البنوك الإسلامية الجزائرية هي صيغ العائد الثابت وفي مقدمتها صيغة المرابحة التي حسب إطارات البنكين تستخدم بشكل مرتفع جدا، في حين يعتبر استخدام صيغة القرض الحسن وصيغ المشاركة في الربح والخسارة ضعيف جدا خاصة

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

فيما يتعلق بصيغة المشاركة على الرغم من كون هذه الأخيرة تعكس الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية، وعليه فإن أساس عمل البنوك الإسلامية في الجزائر هو التمويل عن طريق صيغ العائد الثابت الأمر الذي يجعلها تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية.

3- هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية:

تعتبر هيئة الرقابة الشرعية معيارا رئيسيا للحكم على مدى إسلامية البنك وشرعية المعاملات المنفذة من قبله، وللتعرف على واقع هذه الهيئة في البنوك الإسلامية الجزائرية اعتمدنا على مؤشرين نوضحهما في الجدول الموالي حسب إجابات إطارات البنكين.

الجدول رقم 2: هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية.

المؤشرات				وجودها			
المؤشر الأول (المستندات)		النص في القانون الأساسي للبنك على ضرورة اعتماد هيئة للرقابة الشرعية مهمتها السهر على مطابقة عمليات البنك للشرعية الإسلامية قبل وبعد تنفيذها وبيان المخالفات ومعالجتها إن وجدت.		نعم		لا	
				النسبة المتوية	التكرار	النسبة المتوية	التكرار
				2	0	100%	0
المؤشر الثاني (الوجود الفعلي لهيئة الرقابة الشرعية وقيامها بدورها المنصوص عليه في القانون الأساسي للبنك)		الوجود الفعلي لهيئة الرقابة الشرعية على مستوى البنك		2	0	100%	0
		خضوع كل العمليات التمويلية لرقابة هيئة الرقابة الشرعية قبل إتمامها		0	2	0%	100%
		خضوع كل العمليات التمويلية لرقابة هيئة الرقابة الشرعية بعد إتمامها		2	0	100%	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

يتضح من خلال الجدول السابق أن المؤشر الأول المتمثل في المستندات التي تؤهل البنك للحصول على صفة بنك إسلامي في الاسم وفي التصنيف متوفر حيث أن القانون الأساسي للبنك ينص

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

على ضرورة اعتماد هيئة للرقابة الشرعية مهمتها السهر على مطابقة عمليات البنك للشريعة الإسلامية قبل وبعد تنفيذها وبيان المخالفات ومعالجتها إن وجدت، أما فيما يخص المؤشر الثاني المتمثل في الوجود الفعلي لهذه الهيئة على مستوى البنك فهو متوفر غير أن عملية الرقابة القبلية تشمل تقييم الصيغ قبل تطبيقها وليس العمليات التمويلية حيث تخضع هذه الأخيرة لرقابة بعدية بعد إتمامها وهذا من خلال اضطلاع الهيئة على التقارير الدورية الأمر الذي قد يسبب وقوع بعض المخالفات الشرعية عند إتمام العمليات التمويلية مما يؤثر على شرعية العمليات البنكية في البنوك الإسلامية الجزائرية.

4- المعايير المعتمدة لاتخاذ قرار التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة الاعتماد عليها:

نعرض من خلال الجدول الموالي المعايير المعتمد عليها لاتخاذ قرار التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة الاعتماد عليها.

الجدول رقم 3: معايير اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة استخدامها.

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	معايير اتخاذ القرار التمويلي	
مرتفع جدا	0.000	5.00	مدى توافق المشروع مع أحكام الشريعة الإسلامية	المعايير الشرعية
مرتفع جدا	0.000	5.00	ربحية المشروع	المعايير المادية
مرتفع	1.414	4.00	سيولة المشروع	
مرتفع جدا	0.707	4.50	الأمان	
مرتفع جدا	0.707	4.50	المجموع	
متوسط	0.000	3.00	تحقيق المشروع لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية	المعايير الاقتصادية والاجتماعية
مرتفع	0.000	4.00	شخصية العمل (السمعة الدينية والأدبية والسمعة التجارية والالتزام المادي)	المعايير الشخصية
مرتفع جدا	0.000	5.00	المقدرة والكفاءة	
مرتفع جدا	0.000	4.50	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد على أربعة معايير أساسية لاتخاذ القرار التمويلي تأتي في مقدمتها المعايير الشرعية التي تنص على ضرورة مرافقة المشروع لأحكام الشريعة الإسلامية، تليها حسب درجة الاعتماد المعايير المادية والشخصية. وفي الأخير المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن مدى تحقيق المشروع لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر البنوك الإسلامية في الجزائر على هذا المعيار أقل أهمية من المعايير الأخرى على الرغم من أن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أسمى أهداف البنك الإسلامي والشريعة الإسلامية.

و عليه من خلال النتائج المذكورة سالفًا نستخلص ما يلي:

1- تعتبر صيغ العائد الثابت أكثر الصيغ التمويلية استخدامًا في البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية.

2- تستخدم صيغ المشاركة في الربح والخسارة استخدامًا ضعيفًا من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تبتعد عن الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية.

3- تعتبر هيئة الرقابة الشرعية معيارًا رئيسيًا للحكم على مدى إسلامية البنك والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية غير أن رقابتها للعمليات التمويلية في البنوك الإسلامية هي رقابة بعدية فقط؛ أي بعد تنفيذ العمليات التمويلية و ليس قبلها مما قد يسبب وقوع بعد الأخطاء والتجاوزات الشرعية.

4- تعتبر المعايير الشرعية، المادية والمعايير الشخصية أهم معايير اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية في الجزائر.

5- تعتبر المعايير الاقتصادية والاجتماعية أقل المعايير أهمية في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية الجزائرية على الرغم من الأهمية البالغة لهذا المعيار لارتباطه بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه من خلال النتائج السالفة الذكر فإن النتيجة النهائية للفرضية الأولى للدراسة هي قبول الفرضية أي أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تمارس ممارسة تبتعد بشكل كبير عن الأساسيات النظرية لهذا النشاط وتلغي أهم خصائصه ومزاياه. وعليه لابد من تصحيح هذا الاختلال من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين هما:

- ❖ التوفيق بين الأساس النظري والواقع العملي في البنوك الإسلامية ويندرج ضمن ذلك احترام فلسفة التمويل الإسلامي القائمة على أساس المشاركات، عدم التعامل بالربا، خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ وضع إطار تشريعي وقانوني ينظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر.

المراجع والإحالات:

- 1 عصام بوزيد، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009.
- 2 سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009
- 3 محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 4 مصطفى كمال السيد طابل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص: 273.
- 5 شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 43.
- 6 Geneviève Causse-Broquet, **La finance islamique**, édition Revue Banque, Paris, France, P: 73.
- 7 شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 42-43
- 8 Jacques Teulié et Patrick Topsacalian, **Finance**, édition Vuibert, 2 éme édition, Paris, France, 1997, P: 264
- 9 أحمد ادريس عبده، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك، دار الهدى، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص: 311.
- 10 الحربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 156.
- 11 أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 84.
- 12 الحربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سبق ذكره: ص ص: 162، 158.
- 13 هشام كامل قشوط، المدخل إلى إدارة الاستثمارات من منظور إسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 92-93.
- 14 نفس المرجع السابق، ص: 94.
- 15 عصام بوزيد، التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010/2009، ص: 48.
- 16 موسى رحمانى وبن ابراهيم الغالي، القرار التمويلي في البنوك الإسلامية، ص 11، نقلا عن الموقع الإلكتروني: iefpedia.com تاريخ الاطلاع: 2017/02/23، على الساعة: 18.35.
- 17 مصطفى كمال السيد طابل، مرجع سبق ذكره، ص: 112.
- 18 موسى رحمانى و ابراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.
- 19 صالح حميد العلي، المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دار النوادر، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، ص: 434.
- 20 عبد اللطيف البشير وعبد القادر التونسي، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الثاني، ص: 11، نقلا عن الموقع الإلكتروني: iefpedia.com تاريخ الاطلاع: 2017/02/23، على الساعة: 13:00.
- 21 ناصر سليمان، الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة المعيار، العدد 23، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010، ص ص: 238-239.
- 22 عبد البارى مشعل، الرقابة الشرعية وأثرها على تطوير صناعة الخدمات المالية، المؤتمر المصرفي الإسلامي الثالث: مستقبل البنوك والشركات الاستثمارية، الكويت، 4 أبريل 2006، ص: 1.